

تفسير البحر المحيط

@ 59 @ يعرف □ ويفهم كلامه ويوصل إلى نعيمه انتهى . .

{ وَحَمَلَانَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ } وهذا أيضاً من تكريمهم . قال ابن عباس : في البر على الخيل والبغال والحمير والإبل ، وفي البحر على السفن . وقال غيره : على أكباد رطبة وأعواد يابسة . { وَالطَّيِّبَاتُ } كما تقدم الحلال أو المستلذ ولا يتسع غيره من الحيوان في الرزق اتساعه لأنه يكتسب المال ويلبس الثياب ويأكل المركب من الأطعمة بخلاف الحيوان ، فإنه لا يكتسب ولا يلبس ولا يأكل غالباً إلا لحماً نيئاً وطعاماً غير مركب ، والظاهر أن كثيراً باق على حقيقته ، فقالت طائفة : فضلوا على الخلائق كلهم غير جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل وأشباههم وهذا عن ابن عباس . وعنه إن الإنسان ليس أفضل من الملك وهو اختيار الزجاج . وقال ابن عطية : والحيوان والجن هو الكثير المفضل والملائكة هم الخارجون عن الكثير المفضل . وقالت فرقة : الآية تقضي بفضل الملائكة على الإنس من حيث هم المستثنون ، وقد قال تعالى { وَلَا الْمَلَكَةُ الْمُقَرَّرُونَ } وهذا غير لازم من الآية ، بل التفضيل بين الإنس والجن لم تعن له الآية بل يحتمل أن الملائكة أفضل ويحتمل التساوي ، وإنما يصح تفضيل الملائكة من مواضع آخر من الشرع انتهى . . وقال الزمخشري : { عَلَيَّ كَثِيرٌ مِّمَّنْ خَلَقْنَا } هو ما سوى الملائكة عليهم الصلاة والسلام ، وحسب بني آدم { تَفْضِيلاً } أن ترفع عليهم الملائكة وهم هم ومنزلتهم عند □ منزلتهم ، والعجب من المجبرة كيف عكسوا في كل شيء وكابروا حتى جسرتهن المكابرة على العظيمة التي هي تفضيل الإنسان على الملك ، ثم ذكر تشنيعاً أقذع فيه يوقف عليه من كتابه . وقيل : { وَفَضَّلْنَاهُمْ } على كَثِيرٍ { بالغلبة والاستيلاء } . وقيل : بالثواب والجزاء يوم القيامة ، وعلى هذين القولين لم تتعرض الآية للتفضيل المختلف فيه بين الإنس والملائكة . وقيل : المراد بكثير مجازه وهو إطلاقه على الجميع ، والعرب تفعل ذلك وهو القول لا ينبغي أن يقال هنا أنك لو جعلت جميعاً كان بكثير ، فقلت على جميع ممن خلقنا لكان نائياً عن الفصاحة ، ولا يليق أن يحمل كلام □ تعالى الذي هو أفصح الكلام عليه ، ولأبي عبد □ الرازي كلام في تكريم ابن آدم وتفضيله مستمد من كلام الذين يسمونهم حكماء يوقف عليه في تفسيره إذ هو جار على غير طريقة العرب في كلامها . .

ولما ذكر تعالى أنواعاً من كرامات الإنسان في الدنيا ذكر شيئاً من أحوال الآخرة فقال : { يَوْمَ نَدْعُوهُ كُلٍّ أَنْتَ نَاسٍ بِلَامٍ مَّامِهِمْ } واختلفوا في العامل في { يَوْمٍ } . فقيل : العامل فيه ما دل عليه قوله متى هو . وقيل : فتستجيبون . وقيل : هو بدل من يوم

يدعوكم وهذه أقوال في غاية الضعف ، ولولا أنهم ذكروها لضربت عن ذكرها صفحاً وهو في هذه الأقوال طرف . وقال الحوفي وابن عطية انتصب على الطرف والعامل فيه اذكر وعلى تقدير اذكر لا يكون طرفاً بل هو مفعول . وقال ابن عطية أيضاً بعد قوله هو طرف : والعامل فيه اذكر أو فعل يدل عليه قوله { وَلَا يُظْلَمُونَ } ، وحكاه أبو البقاء وقدره { وَلَا يُظْلَمُونَ } يوم ندعو . وقال ابن عطية أيضاً : ويصح أن يعمل فيه { وَفَصَّلَ لَنَا هُمْ } وذلك أن فضل البشر يوم القيامة على سائر الحيوان بيّن لأنهم المنعمون المكلفون المحاسبون الذين لهم القدر إلا أن هذا يردّه أن الكفار يومئذ أخسر من كل حيوان ، إذ يقول الكافر : يا ليتني كنت تراباً . وقال ابن عطية أيضاً : ويصح أن يكون { يَوْمٍ } منصوباً على البناء لما أضيف إلى غير متمكن ، ويكون موضعه رفعاً بالابتداء ، والخبر في التقسيم الذي أتى بعد في قوله { فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ } إلى قوله { وَمَنْ كَانَ } انتهى . وقوله منصوباً على البناء كل ينبغي أن يقول مبنياً على الفتح ، وقوله : لما أضيف إلى غير متمكن ليس بجيد لأن الذي ينقسم إلى متمكن وغير متمكن هو الاسم لا الفعل ، وهذا أضيف إلى فعل مضارع ومذهب البصريين أنه إذا أضيف إلى فعل مضارع معرب لا يجوز بناؤه ، وهذا الوجه الذي ذكره هو على رأي الكوفيين . وأما قوله : والخبر في التقسيم عار من رابط لهذه الجملة التقسيمية بالمبتدأ لا أن قدر محذوفاً ، فقد يمكن أي ممن { أُوْتِيَ كِتَابَهُ } فيه { بِيَمِينِهِ } وهو بعد ذلك التخريج تخريج متكلف . . .

وقال بعض النحاة : العامل فيه { وَفَصَّلَ لَنَا هُمْ } على تقدير { وَفَصَّلَ لَنَا هُمْ } بالثواب ، وهذا القول قريب من قول ابن عطية الذي ذكرناه عنه قبل . وقال الزجاج : هو طرف لقوله ثم لا تجد . وقال الفراء : هو معمول لقوله نعيدكم